



تزايد الاعتداءات أحدها قصور أداء النيابة فيما يتعلق بالتفتيش الدوري وعلى أماكن الاحتجاز ولغياب التوعية القانونية الضرورية للمكلفين بالمراقبة على مخالقات الباعة والعاملين في البلدية عما يجب القيام به تجاه مخالقات الباعة.

واستنكر المحامي المرسي - عملية الاعتداءات والاعتقالات ومصادرة الأموال والممتلكات الخاصة بالباعة المتجولين والبساطين مشيراً إلى أنه إذا وجدت مخالفة يرتكبها الباعة لا يبرر ذلك لموظفي البلدية ممارسة الاعتداء أو المصادرة للممتلكات.

وقال المحامي المرسي: في حال إذا ما وجدت مخالفة من قبل الباعة يجب إبلاغهم بالمخالفة وإعلامهم بالأماكن المسموح البيع بها وأن وجدت مخالفة بعد العلم فيتم التعاطي معها وفقاً للقانون من خلال نزول موظف البلدية لإثبات المخالفة بمحضر رسمي وبالإجراءات القانونية ومن ثم

رغم أنه معلوم السكن ومعلوم العمل إلا أن النيابة قصرت في الاضطلاع بدورها.

واختتم المحامي الاسدي حديثه بأن قصصاً كثيرة تدور بشكل شبه يومي يتم التعامل معها بتهاون ولا مبالاة من قبل أجهزة الضبط القضائي والنيابة العامة مطالباً تعاون منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان توفير لجنة قانونية للدفاع عن هذه الشريحة البائسة في المجتمع اليمني.

من جانبه أكد المحامي **حزام المرسي** - أن السبب الرئيسي لتزايد ظاهرة الاعتداءات التي يتعرض لها الباعة المتجولون والبساطون يعود لعدم اتخاذ إجراءات قانونية رادعة ضد مخالفتي القانون ممن يمارسون الاعتداءات على الباعة بطريقة إنسانية وإحالتهم للتحقيق والقضاء.

وأوضح المحامي المرسي أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى

محمد القوز بسيارة مكتب الأشغال في باب اليمن من قبل مدير المرافق / عزام سيف وكسرت يده ثلاثة كسور وقد ثبتت الجريمة وتم تقديمه بجريمة استعمال القسوة من قبل نيابة جنوب شرق أمام المحكمة كفار من وجه العدالة



موظفي مكتب الأشغال وجنود الأمن يمارسون انتهاكات تمس حقوق وحرية الباعة المتجولين

وتم التقدم بشكوى إلى النائب العام الذي كلف نيابة غرب الأمانة بالنزول إلى قسم شرطة الحميري والتأكد من صحة الشكوى وفعلاً نزل الأستاذ / عبدالمجيد حيدر الشعبي إلى السجن والتقى بالمسجونين من الباعة المتجولين ورفع تقرير يقرر فيه عدم قانونية الحبس والإفراج بأقصى سرعة، إلا أن تنفيذ ما قرره النيابة لم يتم إلا بعد أيام.

ومن القضايا أيضاً قال المحامي الاسدي تم حبس (٢٩) بائعاً متجولاً في شهر رمضان المبارك في مديرية السبعين ولم يتم الإفراج إلا بعد أربعة أيام من المتابعة والملاحقة. بالإضافة إلى اتهام خمسة باعة متجولين بتهمة مقاومة السلطات لدى قسم شرطة باب اليمن وتم إحالتهم إلى نيابة جنوب شرق الأمانة وبعد حبس دام (١٥) يوماً تم الإفراج عنهم لعدم وجود أدلة أو حتى خصوم. وتابع المحامي الاسدي القول: تم دهن البائع المتجول/ حسن